



الدورة العشرون

لاهاي، 6-11 كانون الأول/ديسمبر 2021

تقرير قلم المحكمة عن التكاليف التقريبية المخصصة حتى الآن ضمن المحكمة والمتعلقة بالإحالات من مجلس الأمن

أولاً - معلومات أساسية

- 1- يرفع قلم المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") سنوياً تقريراً عن التكاليف التقريبية المخصصة ضمن المحكمة فيما يتعلق بالإحالات من مجلس الأمن² التابع للأمم المتحدة بناءً على طلب من جمعية الدول الأطراف ("الجمعية")³، منذ دورتها الرابعة عشرة.
- 2- وفي الدورة التاسعة عشرة، طلبت الجمعية من قلم المحكمة "أن يقدّم تقريراً محدثاً عن التكاليف التقريبية المخصصة ضمن المحكمة حتى الآن للحالات المحالة من مجلس الأمن قبل انعقاد الدورة العشرين"⁴.
- 3- وتنص المادة 115 من نظام روما الأساسي على أن "تُغطى نفقات المحكمة وجمعية الدول الأطراف، بما في ذلك مكتبها وهيئاتها الفرعية، المحددة في الميزانية التي تقرّها جمعية الدول الأطراف من المصادر التالية:

- (أ) الاشتراكات المقرّرة على الدول الأطراف؛
- (ب) الأموال المقدّمة من الأمم المتحدة رهناً بموافقة الجمعية العامة، خاصة فيما يتصل بالنفقات المتكبدة نتيجة للإحالات من مجلس الأمن".

¹ ICC-ASP/15/30، ICC-ASP/16/23، و ASP/17/27، و ICC-ASP/18/28، و ICC-ASP/19/17

² قرار مجلس الأمن رقم 1593 (2005) والقرار 1970 (2011)

³ ICC-ASP/14/Res.4، المرفق الأول، الفقرة 3 (ب)، و ICC-ASP/15/Res.5، المرفق الأول، الفقرة 4 (ب)، و ICC-ASP/16/Res.6، المرفق الأول، الفقرة 4 (ب)، و ICC-ASP/17/Res.5، المرفق الأول، الفقرة 4 (ب)، و ICC-ASP/18/Res.6، المرفق الأول، الفقرة 4 (ب).

⁴ ICC-ASP/19/Res.6، المرفق الأول، الفقرة 4 (ب).

4- في الفقرة 42 من منطوق القرار ICC-ASP/19/Res.6 "تعزيز المحكمة الجنائية الدولية وجمعية الدول الأطراف" تلاحظ الجمعية "يقلق أن الدول الأطراف لا تزال تتحمل وحدها، حتى الآن، التكاليف التي تتكبدها المحكمة نتيجة للحالات المحالة من مجلس الأمن، وتلاحظ أن الميزانية المعتمدة المخصصة في المحكمة للإحالات من مجلس الأمن بلغت حتى الآن نحو 70 مليون يورو.

ثانياً - التكاليف التقريبية المخصصة

5- يتعين الإشارة إلى أن مخصصات التكاليف التقريبية المبيّنة أدناه لا تشمل التكاليف الشاملة المحدودة المتعلقة بأنشطة دعم العمليات للحالات والقضايا المختلفة في المحكمة. ولا تشمل منهجية ميزانية المحكمة توزيع تكاليف الدعم لعملياتها⁽⁵⁾. ولذلك لا يمكن اعتبار التقديرات المبيّنة أدناه تقديرات دقيقة تماماً لتكاليف الحالات المحالة من مجلس الأمن، ومتبعة منهجية معيارية لمحاسبة التكاليف؛ فهي بالأحرى مؤشرات تقريبية في الميزانية عن التأثير المباشر للحالات وفقاً لما تم تخصيصه في ميزانيات المحكمة السنوية.

6- وحتى الآن تبلغ الميزانية المعتمدة المخصصة ضمن المحكمة والمتعلقة بالإحالات من مجلس الأمن⁽⁶⁾ ما يقارب 75,080.5 ألف يورو على مر السنين، كما يتضح من الجدول أدناه:

تكاليف الميزانية العادية⁽⁷⁾ - الميزانية المعتمدة (بالآلاف اليورو)

السنة	حالة دارفور	حالة دارفور	حالة دارفور	حالة ليبيا	حالة ليبيا	حالة ليبيا
	مكتب المدعية العامة	مكتب المدعية العامة	قلم المحكمة	مكتب المدعية العامة	مكتب المدعية العامة	قلم المحكمة
2006	5 755.2	4 253.2	1 468.3	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
2007	6 158.6	4 480.5	1 678.1	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
2008	7 080.8	4 182.6	2 861.5	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
2009	7 575.6	4 344.1	3 225.3	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
2010	6 602.6	4 050.5	2 552.1	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
2011	4 728.9	2 375	2 353.9	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
2012	3 185.1	2 310.2	874.9	6 487.9	4 890.8	1 597.1
2013	1 659.5	1 519.9	139.6	1 659.5	1 406.7	252.8
2014	1 265.2	1 058.1	207.1	584.3	340.2	244.1
2015	336	167.1	168.9	622.8	594.4	28.5
2016	519.4	336.4	183	733.6	528.7	203.1

⁵ على سبيل المثال، كان القسم المسؤول عن تكنولوجيا المعلومات في قلم المحكمة يتحمل التكاليف العامة لمعدات تكنولوجيا المعلومات، ولا تظهر هذه التكاليف في ميزانية الفرق العاملة في حالات معينة مثل ليبيا أو السودان.
⁶ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1593 (2005) والقرار 1970 (2011).
⁷ "التكاليف" الواردة في الجدول هي النفقات المخططة كما ترد في الميزانية السنوية للمحكمة ولا تعكس النفقات الفعلية.

174.6	1 393.4	1 568.0	241.3	1 158.7	1 399.9	2017
233.8	1 455.7	1 689.5	205.0	1 065.3	1 270.3	2018
202.7	2 084.2	2 286.9	303.5	1 160.5	1 464.0	2019
180.2	3 591.5	3 771.7	234.2	1 223.3	1 457.5	2020
94.9	1 874.9	1 969.7	488.4	2 759.5	3 247.9	2021
3	18	21 373.9	17 185.1	36 444.9	53	المجموع
211.6	160.4				706.6	
					75	المجموع
					080.5	الإجمالي
						:

7- تم تحديد التكاليف التقريبية استناداً إلى مخصصات ميزانيات المحكمة السنوية المخطط لها على النحو الذي وافقت عليه الدول الأطراف. ويبين الجدول أعلاه كل تكاليف المحكمة الواردة في الميزانية المتوقعة للحالة في كل من دارفور/السودان وليبيا، وكذلك توزيع ميزانية مكتب المدعي العام وقلم المحكمة لكل حالة على التوالي.

8- وقد غطت الأموال، من ضمن ما غطته، مختلف مخصصات التكاليف المرتبطة ببعثات التحقيق والتعاون، والمخصصات المرتبطة في الإجراءات القضائية في الحالتين (وخصوصاً تلك المرتبطة بالإجراءات الممهدة للمحاكمة، والاستدعاءات الأولى، واعتماد التهم في قضايا الادعاء العام: ضد أحمد محمد هارون، وضد علي محمد علي عبد الرحمن ("علي كوشيب")،⁸ وضد عمر حسن أحمد البشير وضد بحر ادريس ابو قرده⁹، وضد عبد الله باندا أبكر نورين وصالح محمد جربو جاموس¹⁰، وضد عبد الرحيم محمد حسين، وضد معمر محمد أبو منيار القذافي¹¹، وضد عبد الله السنوسي¹²، وضد سيف الإسلام القذافي، وضد التهامي محمد خالد، وضد محمود مصطفى بو سيف الورفلي¹³)؛ بالإضافة إلى مخصصات العمليات الميدانية (مثل عملية نقل السيد عبد الرحمن في 9 حزيران/يونيو 2020، ناهيك عن حماية الشهود وأنشطة التوعية والأمن). أما بالنسبة للوضع في دارفور، السودان، فهذه التكاليف تشمل أيضاً استحداث مكاتب ميدانيين وتشغيلهما (في نجامينا وأبيشي من 2005 إلى 2011)¹⁴.

⁸ خُددت محاكمة علي محمد علي عبد الرحمن في 5 نيسان/أبريل 2022.

⁹ في 8 شباط/فبراير 2010، قررت غرفة الإجراءات التمهيدية الأولى عدم ثبوت التهم الموجهة إلى السيد أبي قرده، وردت لاحقاً طلب المدعية العامة استئناف القرار.

¹⁰ أسقطت الغرفة الابتدائية الرابعة القضية المرفوعة ضد صالح محمد جربو جاموس في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2013 بعد استلامها أدلة تشير إلى وفاته.

¹¹ تم إسقاط القضية ضد معمر محمد ابي منيار القذافي في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 غداة وفاته.

¹² صادقت غرفة الاستئناف بالإجماع، في 24 تموز/يوليو 2014، على قرار غرفة الإجراءات التمهيدية الأولى معلنة أن القضية المرفوعة ضد عبد الله السنوسي غير مقبولة أمام المحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي تم إنهاء إجراءات الدعوى ضده.

¹³ تم إصدار مذكرتي توقيف في عام 2017 بحق التهامي محمد خالد أولاً ومن ثم بحق محمود مصطفى بوسيف الورفلي في القضايا التي رفعتها المدعية العامة ضدتهما (وتم إصدار مذكرة توقيف ثانية بحق السيد الورفلي في 4 تموز/يوليو 2018) وهذه مؤشرات إضافية تدل على نشاط المحكمة في هذه المسألة.

¹⁴ ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن هذه الأنشطة في التقارير السنوية عن الأنشطة وعمليات التعاون التي تقدمها المحكمة إلى الجمعية.